
الجمهورية التركية
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
2030-2025
رد الإدارة على تعليقات الدول الأعضاء

الوثيقة: EB 2025/OR/2/Rev.1/Add.2

التاريخ: 30 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

نوفل تلاحيق

المدير الإقليمي

شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

البريد الإلكتروني: n.telahigue@ifad.org

Liam Chicca

المدير القطري

شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

البريد الإلكتروني: l.chicca@ifad.org

رد الإدارة	التعليقات الواردة من الولايات المتحدة
<p>1- جرت الإحاطة علما بالتعليقات، مع الشكر.</p>	<p>1- تشكر الولايات المتحدة الصندوق على إتاحة الفرصة لها لاستعراض برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لتركيا. وعموما، نقدر اللحظة العامة الواضحة للسياق الذي يحدد العديد من التحديات التي تعيق التنمية في تركيا على المدى المتوسط. والهدف الاستراتيجي 2 محدد بشكل جيد للغاية، حيث إنه يربط أنشطة الصندوق بشكل وثيق بالمهمة الأساسية للصندوق وقدرته على مواجهة العديد من التحديات التي جرى تحديدها.</p>
<p>2- نشكركم على تعقيباتكم الثاقبة وتعبيركم الواضح عن شواغلكم. ونحن نقدر تماما وجهة نظركم بشأن أهمية الربط الواضح بين الأهداف الاستراتيجية للصندوق والتحديات المحددة والملموسة التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية. والواقع أن المهمة الأساسية التي يضطلع بها الصندوق، والمتمثلة في التخفيف من وطأة الفقر، والأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود، تظل تشكل أولويتنا المحورية. ويحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بعض التحديات المحددة التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية والتي تؤثر على قدرتها على الصمود، وأمنها الغذائي ودخلها. وتشمل هذه العوامل الجفاف، والموارد المائية المعرضة لضغوط تتفاقم بسبب الممارسات غير الفعالة لإدارة المياه، وانخفاض الموارد الوراثية للمحاصيل، وتدهور الأراضي، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية.</p> <p>وتعكس التكنولوجيات المحددة المبينة في الهدف الاستراتيجي 1 اختيار تركيا، لا سيما في سياق قد تكون فيه تكنولوجيات التشغيل غير المتصلة بالشبكة والمنخفضة التكلفة نسبيا أكثر ملاءمة للتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية.</p> <p>وبما أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هو وثيقة حية، سنستخدم عمليات الاستعراض السنوية وعمليات استعراض منتصف المدة لمواصلة تعديل وتحسين النهج والأولويات حسب الاقتضاء بالتشاور مع الحكومة الشريكة لنا.</p>	<p>2- لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل التركيز المفرط في الوثيقة على تغير المناخ أو التمويل المناخي. وبدلا من التصوير العام لتغير المناخ على أنه أولوية سياساتية شاملة أو سبب جذري للتهديدات، نرى أن الصندوق يمكن أن يكون أكثر فعالية في تحقيق مهمته من خلال توضيح أن عمله يركز على مساعدة المزارعين على التكيف مع التهديدات البيئية المحددة، مثل تدهور الأراضي، والجفاف، والفيضانات والحرارة القصوى. وللأسف، غالبا ما لا ينجح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا في الربط بشكل مناسب بين الاستراتيجية المقترحة من الصندوق والتحديات الحقيقية التي تواجه المجتمعات المحلية الريفية. وعلى سبيل المثال، تشير نظرية التغير المنصوص عليها في الفقرة 29 بشأن الهدف الاستراتيجي 1 إلى إشارات غامضة إلى "دعم أهداف التكيف والتخفيف"، بما في ذلك الحد من غازات الدفيئة، بدلا من معالجة التهديدات المحددة التي يواجهها المزارعون الريفيون في البلد. كما يستهدف الهدف الاستراتيجي 1 نتائج تروج لاعتماد التكنولوجيا الخضراء، والبنية التحتية الخضراء وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، حيث يمكن أن يعزز النهج المحايد تكنولوجيا فعالية الصندوق في بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود. ونحن نحث الصندوق على تجنب تأطير عمله كاستجابة "لتهديد</p>

رد الإدارة	التعليقات الواردة من الولايات المتحدة
	<p>مناخي" شامل، وأن يظل بدلا من ذلك راسخا في تنفيذ مهمته الأساسية المتمثلة في التخفيف من وطأة الفقر، والأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود.</p>
<p>3- شكرا على تعقيباتكم وشواغلكم. ونحن نشاطركم تماما التزامكم بتعزيز تكافؤ الفرص وضمان عدم استبعاد أي فرد من فوائد التنمية على أساس العرق أو نوع الجنس أو السن أو أي خصائص أخرى. وتشكل هذه المبادئ محور سياسة الاستهداف في الصندوق الموافق عليها في عام 2023.</p> <p>وترتكز الاستراتيجيات القطرية للصندوق، بما في ذلك الاستراتيجية الخاصة بتركيا، على مهمة المؤسسة والتزاماتها بالاستثمار في السكان الريفيين، مع التركيز بشكل خاص على التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي بين أولئك الأكثر حرمانا من الخدمات. ويستند تحديد المجموعات المستهدفة في إطار هذه الاستراتيجيات إلى تحليل اجتماعي واقتصادي محدد السياق لضمان استجابة استثمارات الصندوق للحقائق على الأرض وفعاليتها في تحقيق النتائج الإنمائية المرجوة منها.</p> <p>ويستند التركيز على النساء والشباب في إطار الهدف الاستراتيجي 3 إلى الأدلة التي تثبت أن هذه المجموعات غالبا ما تواجه العوائق الأكبر في المناطق الريفية. ولا تتعلق معالجة هذه الثغرات بالاستبعاد، بل بتوسيع نطاق الفرص وإطلاق الإمكانات التي يمكن أن تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها مشروعات الصندوق.</p> <p>وفي المستقبل، سنهدف إلى أن نشرح بصورة أوضح الكيفية التي من خلالها تهدف هذه الأنشطة في الواقع إلى إزالة العوائق التي تعترض الفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع.</p>	<p>3- ترى الولايات المتحدة أنه ينبغي للصندوق أن يركز على إزالة الحواجز التي تعترض الفرص الاجتماعية والاقتصادية لكل فرد في المجتمعات المحلية الريفية، من دون تفضيل المجموعات الفردية. وتقلل سياسات التنوع والإنصاف والشمول من أهمية الجدارة الفردية، والكفاءة، والعمل الجاد، والتصميم. وترى الولايات المتحدة أنه ينبغي عدم وصم الناس أو إهانتهم أو حرمانهم من الفرص بسبب عرقهم، أو نوع جنسهم أو سنهم أو أي سمة أخرى مماثلة. والهدف الاستراتيجي 3 ينص صراحة على تفضيلات ويحد من مشاركة النساء والشباب بطريقة قد تستبعد الآخرين من فوائد عمل الصندوق بموجب هذه الاستراتيجية. وتحت الولايات المتحدة الصندوق على تنقيح استراتيجياته القطرية في المستقبل للتركيز على تعزيز تكافؤ الفرص وتحسين النتائج الاقتصادية لجميع المجموعات، مما سيعود بالفائدة أيضا على النساء والشباب.</p>
<p>4- كما هو مبين في وثيقة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، يعتزم البرنامج القطري تمكين الشراكات من أجل تعزيز المشاركة في السياسات في البلد. وسينفذ ذلك في المقام الأول على مستوى القواعد الشعبية، والقرى، والمقاطعات والبلديات بهدف ضمان أن تنعكس احتياجات وتوقعات المجتمعات المحلية الريفية المستهدفة من خلال الاستثمارات الممولة من الصندوق على النحو الواجب في المنظمات الوطنية لصنع القرار من أجل تيسير إصلاح السياسات القائمة، أو اعتماد سياسات جديدة تدعم الزراعة المستدامة وتوفر بيئة مؤاتية للمزارعين الفقراء لكي يزدهروا. والواقع أننا نقدر أهمية أصحاب المصلحة من القطاع العام، بما في ذلك الحكومات المحلية</p>	<p>4- تقدر الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز الشراكات من أجل تعزيز المشاركة في السياسات وإطلاع صانعي القرار على النهج التي يروج لها الصندوق. ومع ذلك، ففي حين أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يقدم تفاصيل عن مجالات السياسة العامة الرئيسية التي يعتزم الصندوق التركيز عليها، فإننا لا نعتقد أنه يحدد على نحو كافٍ الكيفية التي من خلالها سيعزز الصندوق</p>

رد الإدارة	التعليقات الواردة من الولايات المتحدة
<p>والوطنية، لأنها تهيئ الظروف للقطاع الخاص وغيره من الجهات المؤسسية الفاعلة مثل منظمات المزارعين أو التعاونيات للعمل معا لتعزيز التحول الريفي المستدام الطويل الأجل.</p> <p>أما مجالات السياسة الرئيسية التي يتعين اتباعها خلال فترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، فهي متناولة في وثيقة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية نفسها. وقد جرى التفاوض بشأنها مع السلطات المعنية في أنقرة، بما في ذلك وزارة الزراعة والغابات، ووزارة الخزانة والمالية ورئاسة الاستراتيجية والميزانية.</p> <p>وسيجري استخلاص الدروس المستفادة من المشاركة في السياسات بصورة منهجية لتمكين أنشطة التكيف وإعادة التوجيه حسب الاقتضاء. وسنعرز إطار إدارة المعرفة القائم على الأدلة للبرنامج القطري لزيادة فعالية أنشطة الصندوق في قطاعي الزراعة والتنمية الريفية. ومن خلال الرصد والتقييم، سيجري جمع الأدلة لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الاستثمارات الجارية والمستقبلية في المبادئ التوجيهية التقنية التي ستسترشد بها تصاميم المشروعات في المستقبل لتيسير استمرارية المنهجيات والنهج ذات الصلة وتوسيع نطاقها.</p> <p>وسيوصل الفريق القطري أيضا القيام بدور نشط في منتديات السياسة ذات الصلة بالاشتراك مع الشركاء الإنمائيين الآخرين كما كانت الحال في صياغة المسار الوطني نحو نظم غذائية مستدامة أو بشكل فردي، وعلى سبيل المثال، من خلال مشاركته في الأفرقة العاملة التابعة للمجلس الوطني للزراعة والغابات ووضع الخطة الإنمائية الثانية عشرة للبلد.</p> <p>وبما أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية قد جرى الاتفاق عليه الآن رسميا مع نظرائنا في تركيا، فلن يتم إجراء أية تغييرات أخرى على الوثيقة الحالية، ومع ذلك، سيؤخذ في الاعتبار عند صياغة أي تصاميم مشروعات جديدة يجري وضعها وخلال عمليات الاستعراض السنوية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لفترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا.</p>	<p>نهجه في المشاركة في السياسات بطريقة تعالج أوجه الضعف الواضحة التي حددها مكتب التقييم المستقل في الصندوق في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. ونرى أن بعض مجالات التحسين الأخرى، مثل بناء المؤسسات وإدارة المعرفة، قد حظيت بقدر أكبر من المعالجة في هذا الصدد. وتطلب الولايات المتحدة إلى الصندوق أن يقدم المزيد من الأفكار وأن ينظر في تنقيح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بما يعكس بصورة أكثر وضوحا خطته لتعزيز أنشطته في مجال المشاركة في السياسات، والتي ستكون حاسمة لتعزيز استدامة عمله في الأجل الطويل مع انتقال تركيا بعيدا عن الاعتماد على تمويل الصندوق.</p>
<p>5- حققت تركيا تقدما كبيرا على مدى العقدين الماضيين، ووضعت نفسها على المسار الصحيح لبلوغ وضع بلد مرتفع الدخل بحلول نهاية فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ومع ذلك، وعلى الرغم من تجاوز عتبة الدخل اللازمة للدخول في عملية التخرج وفقا لسياسة التخرج في الصندوق، فإن الحفاظ على هذا المسار سيتطلب معالجة التحديات الناشئة في عدة قطاعات رئيسية. ويعد الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية أمورا</p>	<p>5- لا تزال نقاط الضعف في إطار تقييم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تثير حالة من عدم اليقين وتقوض ثقتنا بعملية التخرج. وعلى سبيل المثال، لا يمثل أي من المؤشرين المختارين لرصد التقدم المحرز نحو القضاء التام على الجوع قياسات مباشرة، بل يقتصران على رصد</p>

رد الإدارة	التعليقات الواردة من الولايات المتحدة
<p>حاسمة للحفاظ على التقدم المحرز، لا سيما في قطاعات مثل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث لا تزال الصدمات المناخية وتحديات القدرة التنافسية قائمة. وسيكون ضمان أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى نتائج ملموسة أمرا ضروريا للحفاظ على زخم التنمية.</p> <p>وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير، تواجه تركيا عقبات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، وفي حين أن الحد من الفقر كان ملحوظا، لا يزال توزيع الفقر على المستوى دون الوطني متجزئا، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة اقتصاديا. وسيتطلب التصدي لهذا التحدي اتخاذ إجراءات مستهدفة للحد من مواطن الضعف بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية المهمشة الذين لا تزال قدرتهم الاقتصادية على الصمود هشة على الرغم من التقدم المحرز على المستوى الوطني.</p> <p>وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع)، وعلى الرغم من إحراز تقدم في الحد من سوء التغذية، برزت السمعة كأحد التحديات الكبيرة في مجال الصحة العامة. ويتفاقم هذا القلق بسبب أنواع الأنماط الغذائية غير المستدامة، مثل زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة، مما يعكس تحولات أوسع في اتجاهات استهلاك الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُظهر مؤشر تركيا لإدارة النيتروجين المستدام، الذي يقيس الكفاءة في إنتاج المحاصيل، أي تحسن واضح، مما يشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات أكثر فعالية في الزراعة المستدامة وإدارة الموارد.</p> <p>وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، تواجه تركيا تفاوتات مستمرة في الدخل، على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر. وتعد التفاوتات المناطقية صارخة، حيث تعاني المناطق الشرقية والمناطق الريفية من مستويات ضعف أعلى بكثير. ويشير معامل جيني وغيره من مؤشرات عدم المساواة إلى أن التقدم المحرز في مجال التخفيف من وطأة الفقر لم يُوزع بالتساوي على جميع الشرائح السكانية. وفي هذا السياق، وفي حين أن البلد قد خطا خطوات كبيرة نحو تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، فقد ثبت أن الجهود الأوسع نطاقا للحد من عدم المساواة هي أكثر صعوبة.</p> <p>ونظرا إلى أن نهاية فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ستنتهي مع نهاية عام 2030، فإنه سيكون من الحكمة تقييم التقدم الذي أحرزته تركيا. وسيوفر ذلك فهما أوضح لكيفية تتبّع البلد للتقدم المحرز نحو تحقيق</p>	<p>معدلات السمعة وتقلبات أسعار الأغذية. وفي حين أن هذه القياسات قد تكون مفيدة في بعض السياقات، فإنها لا تساعد كثيرا في تقييم التقدم الذي أحرزته تركيا في الحد من الجوع، والفقر الريفي، أو استعدادها للانتقال بعيدا عن الاعتماد على تمويل الصندوق. كما نرى أن أهداف الإنجاز لمؤشرات تقييم أداء القطاع الريفي غير واقعية بالنظر إلى نقاط الضعف المذكورة سابقا في المشاركة في السياسات. وأخيرا، فقد سبق أن علّقنا بشكل إيجابي على إدراج مؤشرات دون إقليمية عندما تكون ملائمة/عملية، والتي نعتبرها مؤشرات أفضل لأثر الصندوق في المناطق الريفية في كل بلد. ونظرا إلى استخدام البيانات دون الإقليمية لبعض المؤشرات الواردة في الملحق الثالث، نطلب مزيدا من التوضيح حول سبب اختيار الصندوق عدم دمج هذه البيانات أو الأهداف في معايير التقييم الشاملة للتخرج.</p>

رد الإدارة	التعليقات الواردة من الولايات المتحدة
<p>أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار التعقيدات التي ينطوي عليها تحقيق الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين والإدماج الاقتصادي. ومن الناحية المثالية، لا ينبغي أن يركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على عتبات الدخل للتخرج فقط، بل يجب أن يراعي أيضا التقدم الأوسع نطاقا والمتعدد الأبعاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>وفيما يتعلق بتقييم أداء القطاع الريفي، وضعت تركيا سياسات وأطر رئيسية لدعم التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر. ومع ذلك، يكمن التحدي الحقيقي في مواصلة تنفيذ هذه السياسات. وعلى الرغم من أن استراتيجيات التنمية الوطنية وبرامج الإدماج المالي واعدة، فإن فعاليتها ستعتمد على قدرة الحكومة على تنفيذ هذه السياسات وتكييفها بمرور الوقت. وستوفر تقييمات منتصف المدة أو التقييمات الجديدة لأداء القطاع الريفي التي ستتاح في بداية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أفكارا مهمة عن مدى نجاح تركيا في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر. وستكون هذه التقييمات حاسمة الأهمية لفهم ما إذا كانت جهود التحول الريفي في تركيا تعود بالنفع على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتساهم في تحقيق نمو مستدام ومنصف على المدى الطويل.</p> <p>وفيما يتعلق بالمؤشرات دون الوطنية، فقد جرى تقديمها على وجه التحديد لهدف التنمية المستدامة 10 في الجدول 8 من الذيل الثالث، مع التركيز على معامل جيني وحصة الدخل لأدنى 40 في المائة من السكان. وسيجري تقييم هذه المؤشرات كجزء من الاستعراض السنوي واستعراض منتصف المدة واستعراض الإنجاز لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 1، لم ندرج سوى المؤشرات الوطنية في الجدول، ولكن جرى توفير خرائط لتوضيح مستويات الفقر والضعف على المستوى دون الوطني.</p> <p>وعلى الرغم من عدم إدراج هذه المؤشرات دون الوطنية في الجدول الموجز حرصا على الإيجاز، من المهم إدراك أن أوجه عدم المساواة دون الوطنية ستؤدي دورا كبيرا في تقييم التقدم الذي أحرزته تركيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا ومعايير التخرج. وهذا مهم بشكل خاص لأن الفقر وأوجه عدم المساواة في تركيا محددة جغرافيا، مع وجود تباينات كبيرة في مختلف المناطق. ولا تزال التفاوتات الإقليمية واضحة، حيث تواجه المناطق الشرقية والريفية مستويات ضعف أعلى مقارنة بالمراكز الحضرية. ولذلك، ستكون هذه المؤشرات دون الوطنية حيوية في كل من تشكيل التقييمات المستقبلية وضمان استهداف جهود التنمية بشكل فعال.</p>	

رد الإدارة	التعليقات الواردة من الولايات المتحدة
<p>6- إن التقدم الذي أحرزته تركيا في طريقها لتصبح بلدا مرتفع الدخل أمر جدير بالثناء، ولكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في معالجة الفقر، وعدم المساواة والفوارق الجنسانية، يتطلب بذل جهود أكثر تركيزا واستدامة. وسيوفر استعراض منتصف المدة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والتقييم النهائي للإنجاز في عام 2030 فهما أفضل للتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، مما يقدم صورة أوضح عن الكيفية التي توازن فيها تركيا بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والاستدامة البيئية. وبينما يواصل البلد مسيرته نحو التخرج، سيكون ضمان التنفيذ الفعال للسياسات في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، والإدماج المالي والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية أمرا حاسما للحفاظ على مسار نمو متوازن ومستدام.</p> <p>ويشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 50 مليون دولار أمريكي كمبلغ إقراض إرشادي لتركيا خلال كل من دورتي التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق. ونحن حاليا بصدد تقييم الطلب الكامل لوضع الصيغة النهائية لتخصيص التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وستحدد أرقام التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في الوقت المناسب مع الأخذ في الاعتبار نتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومعايير أخرى، حسب الاقتضاء.</p>	<p>6- أخيرا، نأسف لأن الصندوق لم يحدد في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا مسارا أو اتجاها واضحا نحو التخرج من تمويل الصندوق. وتشير التوقعات للتجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق إلى مظروف الإقراض نفسه البالغ 50 مليون دولار أمريكي في كل دورة. وكما ذكر وزير الخزانة الأمريكي Bessent في تصريحاته خلال اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ليس هناك مبرر للاستمرار في إقراض البلدان التي استوفت معايير التخرج، لأن ذلك يؤدي إلى استنزاف الموارد من الأولويات الأعلى ويثبط الجهود الرامية إلى الابتعاد عن الاعتماد على المساعدات والتوجه نحو النمو الذي يقوده القطاع الخاص. ونحث الصندوق بشدة على تحديد جداول زمنية ومسارات ملموسة للبلدان الجاهزة للانتقال بعيدا عن الاعتماد على تمويل الصندوق، على النحو المطلوب في سياسة التخرج.</p>